



**تقرير عن أعمال المجلس خلال دور الانعقاد
العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر**

2025 - 2024



**صاحب السمو الشيخ الدكتور
سلطان بن محمد القاسمي**
عضو المجلس الأعلى للإتحاد
حاكم إمارة الشارقة



سمو الشيخ
سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي
ولي العهد، نائب حاكم الشارقة
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

الفهرس

الصفحة	المحتويات
01	مقدمة
03	كلمة رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
05	كلمة أمين عام المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
07	مرسوم أميري رقم (56) لسنة 2024م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر
08	كلمة الافتتاح يليها سمو ولي العهد نائب الحاكم
10	صور أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال الفصل التشريعي الحادي عشر
12	هيئة مكتب المجلس في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر
13	لجان المجلس في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر
16	المراقبان في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر
17	أعمال المجلس في الجانب التشريعي
17	مشروعات القوانين
23	أعمال المجلس في الجانب الرقابي
23	أولاً: الموضوعات العامة
30	ثانياً: الأسئلة البرلمانية
31	حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر
36	مرسوم أميري رقم (20) لسنة 2025 بشأن فض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة



مقدمة

منذ تأسيسه في عام 1999 م، يواصل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة أداءه المتواصل والفاعل، مستنداً في رؤيته ومسيرته إلى التوجيهات الحكيمة والرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه). وقد انعكست هذه الرؤية في دعم سموه المباشر لمسيرة المجلس، ما مكّن أعضائه وعضواته من أداء مهامهم بكل كفاءة ومسؤولية على مدى فصوله التشريعية المتعاقبة، مؤكّدين بذلك دور المجلس كجهة رقابية وتشريعية تساند الجهات الحكومية وتعمل من أجل خدمة المجتمع وتعزيز مقوماته، في إطار من الاستمرارية والعطاء البرلماني على مدار خمسة وعشرين عاماً.

وانطلاقاً من الكلمة السامية التي تفضل بإلقائها سمو ولي العهد خلال افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، والتي عبّر فيها عن تقديره لما حققه المجلس من إنجازات، وثمن فيها روح التعاون والتكامل بين المجلس والحكومة، وجّه أعضاء وعضوات المجلس جهودهم نحو مواصلة العمل بروح الفريق الواحد، مُستلهمين من توجيهات سموه ودعمه المتواصل نهجاً يعزز خدمة الوطن والمجتمع.

وقد حرص المجلس خلال جلساته العامة على تناول مختلف القضايا العامة ذات الصلة بالمجتمع، وخرج بتوصيات ومقترحات تطويرية من شأنها الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، إلى جانب مناقشة مشروعات القوانين المحالة من الحكومة وإجراء تعديلات نوعية عليها. كما واصلت اللجان المختصة في المجلس أداءها من خلال الاجتماعات والزيارات الميدانية التي استهدفت دعم المصلحة العامة وتعزيز التواصل مع مختلف الجهات في الإمارة.

ويستعرض هذا التقرير أبرز أعمال المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، الذي انطلق في العاشر من أكتوبر 2024 م، بناءً على المرسوم الأميري رقم (56) لسنة 2024 م، واختتم بصدور المرسوم الأميري رقم (20) لسنة 2025 م بفض دور الانعقاد، موثقاً ما تحقق من إنجازات برلمانية ومخرجات عملية، مدعومة بإحصائيات دقيقة تعكس حجم الجهد المبذول ودور المجلس المتنامي في خدمة الإمارة وأبنائها.



كلمة رئيس المجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يجدد المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة التزامه الراسخ بمواصلة أداء دوره الوطني، مستنداً إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة - حفظه الله - الذي منح المجلس ثقته الكريمة ودعمه المستمر لمسيرته البرلمانية، وإلى متابعة سمو ولي العهد نائب الحاكم السديدة، في ترسيخ العمل المؤسسي وخدمة الصالح العام.

إننا نؤمن بأن استكمال مسيرة العطاء يتطلب تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين المجلس وكافة مؤسسات وهيئات حكومة الشارقة، والتعاون الوثيق مع المجلس التنفيذي، لتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بمختلف القطاعات.

وإيماناً من المجلس بدوره في صياغة مستقبل إمارة الشارقة تشريعياً ورقابياً، فقد شهد هذا الدور نشاطاً مكثفًا تمثل في دراسة ومناقشة عدد من مشروعات القوانين الحيوية، التي تُسهم في تطوير البيئة القانونية، وتعزيز فعالية الأداء الحكومي، وترسيخ مبدأ العدالة وسيادة القانون، والعمل على استدامة العمل المؤسسي بما يواكب تطورات القيادة ويلبي احتياجات المجتمع. وقد جاء في مقدمة هذه المشروعات مشروع قانون تنظيم السلطة القضائية، باعتباره خطوة مفصلية نحو تعزيز استقلال القضاء المحلي وفصله عن القضاء الاتحادي، في إطار رؤية صاحب السمو حاكم الشارقة - حفظه الله - لبناء منظومة قضائية متكاملة ذات طابع محلي تركز على الشفافية والكفاءة وسيادة القانون.

وإننا إذ نختم هذا الدور، نعاهد الله ثم نعاهد مجتمعنا وقياداتنا على أن نواصل العمل بكل أمانة وإخلاص، وبروح الفريق الواحد، من خلال تشريعات مدروسة ورقابة بناءة تسهم في ترسيخ مكانة إمارة الشارقة كنموذج يُحتذى به في التنمية والتقدم والارتقاء بجودة الحياة.

ونسأل الله - العلي القدير - أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير، وأن يديم على إمارتنا أمنها واستقرارها وازدهارها، في ظل قيادة حكيمة تضع الإنسان في صميم أولوياتها.

د. عبدالله بلحيف النعيمي

رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة



كلمة الأمين العام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومع اختتام دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، نُجدد التزام المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بمواصلة أداء مهامه الوطنية بكل كفاءة واقتدار، مسترشدين بتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة - حفظه الله - ودعمه المتواصل لمسيرة العمل البرلماني، وتوجيهات سمو ولي العهد نائب حاكم الشارقة، الذي كان لتشجيعه ومتابعته بالغ الأثر في تعزيز التنسيق بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

لقد تميز هذا الدور البرلماني بحجم ونوعية المسؤوليات التي اضطلع بها المجلس، حيث عمل الأعضاء والأعضاء العضوات على مناقشة مشاريع قوانين محورية، وطرح موضوعات عامة تمس حياة المواطن، في ظل بيئة عمل مؤسسية متكاملة وداعمة.

ويفخر مجلسنا بما حققه من تميز مؤسسي، تُوج بالحصول على عدد من جوائز الجودة والتميز العالمية، ويعمل وفق خطة استراتيجية واضحة تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتستشرف المستقبل في تطوير التشريعات وتعزيز الأداء المؤسسي، ويأتي هذا التميز نتيجة لعمل منهجي متكامل، يجمع بين الرؤية الواضحة، والالتزام بالتحسين المستمر، وتكاتف الجهود المؤسسية.

كما نُشيد في هذا المقام بالدور الفاعل الذي قامت به الأمانة العامة للمجلس، من خلال تقديم الدعم الفني والإداري والتنظيمي، والذي كان له دور أساسي في تمكين الأعضاء من أداء مهامهم بمرونة وانسجام، في إطار من التكامل والتعاون البناء.

وفي ختام هذا الدور، نؤكد استمرارنا في العمل الجاد والمخلص، تعزيزاً لمكانة إمارة الشارقة، وخدمةً لمجتمعها، وبما يواكب طموحات قيادتنا الرشيدة في ترسيخ بيئة تشريعية متقدمة تدعم التنمية الشاملة.

(سائلين الله عز وجل أن يُديم على إمارتنا الأمن والازدهار، وأن يُوفقنا لما فيه خير الوطن والمواطن)

أحمد سعيد الجروان

الأمين العام للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة



مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

مرسوم أميري رقم (56) لسنة 2024م

بشأن

دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

المادة (1)

يُدعى المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد في دوره العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر يوم الخميس 7 ربيع الآخر 1446هـ الموافق 10 أكتوبر 2024م.

المادة (2)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: 21 ربيع الأول 1446هـ

الموافق: 24 سبتمبر 2024م

سلطان بن محمد القاسمي
حاكم إمارة الشارقة

كلمة الافتتاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي/ صقر غباش المري- رئيس المجلس الوطني الاتحادي،
إخواني وأخواتي رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُسعدنا أن نلتقي بكم اليوم بعد أن تابعنا بعناية أعمالكم في دور الانعقاد الأول من هذا الفصل التشريعي. لقد
لمسنا من مجلسكم الموقر حرصه على العمل مع الحكومة بروح التعاون والتكامل لتحقيق المصلحة العامة، كما لمسنا
التزامكم بما أوصاكم به صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم
إمارة الشارقة، حفظه الله، في خدمة مجتمع الشارقة.
ونأمل أن يستمر هذا التعاون والعطاء من مجلسكم الموقر، لنتمكن سوياً من تحقيق ما نصبو إليه من خيرٍ وتقديمٍ وعزّةٍ
لهذا الوطن وأبنائه والمقيمين على أرضه الطيبة.

الإخوة والأخوات، رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري،
الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي فخرننا واعتزازنا أن نشهد معكم ما تم تحقيقه من إنجازات على أرض الواقع في إمارة الشارقة خلال
فترة قياسية، هذه الإنجازات شملت مبادرات ومشروعات في مختلف الميادين والقطاعات، مثل قطاع التعليم، والإسكان،
والتوظيف، والخدمات، والبنية التحتية، والأمن الغذائي، نلاحظ أن جميعها تصبُّ في خدمة ومصلحة الإنسان على هذه
الأرض الطيبة.



وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق لولا توفيق الله تعالى، ثم توجيهات ومتابعة ودعم من صاحب السمو حاكم البلاد، حفظه الله وبارك في عمره وعمله وجزاه عنا خير الجزاء، لقد سخر سموه كل الإمكانيات المادية والمعنوية، وأعطى من حلمه وجهده ووقته بسخاءٍ، دون كللٍ أو يأسٍ أو مللٍ.

وهذا ما يدعوننا جميعاً إلى التأمل في هذا الأب والقائد، وأن نقنطدي به في حبه للعلم والعمل لما فيه خير المجتمع وصلاحه لذلك نوصيكم ونوصي جميع الجهات الحكومية في إمارة الشارقة على العمل بروح التعاون والتكامل لتحقيق المصلحة العامة، والمحافظة على ما تحقق من إنجازات، ونحن على ثقةٍ بأنكم أهلٌ لهذه المسؤولية.

الإخوة والأخوات، رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري،
الحضور الكريم،

بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة، حفظه الله، وعلى بركة الله وتوفيقه نفتتح مجلسكم الموقر في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، ونرجو من الله- عز وجل- أن يكون هذا الافتتاح افتتاح خير وبركة للعباد والبلاد، وأن يحفظ الله دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيسها صاحب السمو الشيخ/ محمد بن زايد آل نهيان، وإخوانه الحكام أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وأن يُسدد على الخير خُطاهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد، نائب حاكم الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة



صور أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال الفصل التشريعي الحادي عشر

أحمد عبيد يوسف العواسيه الزعابي	د. أحمد صالح محمد بن صالح النقي	أحمد سالم عوض حميدي الكتي	أحمد راشد سالم سعيد الشامسي	إبراهيم محمد جمعة حسن المنصوري	حليمة حميد علي العويس	معالي الدكتور/ عبدالله محمد عبيد بلحيف النعيبي
خليفة محمد بوغانم السويدي	خلفان سيف خلفان مصباح المسافري	حميد عبيد علي حميد الحمودي	حمد عبد الوهاب حسن القواضي الحمادي	حمد عبدالله حامد حمد الريامي	م. جميلة محمد خلفان الفندي الشامسي	جاسم محمد سعيد الهنائي النقي
د. سلطان خميس عبدالله علي الزعابي	سعيد مطر مسعود بن حامد الطنيجي	سالم محمد سعيد الراشدي	د. رقية راشد مطر عبدالله الزعابي	راشد غانم عبيد خلفان الشامسي	راشد عبدالله سعيد بن هويدن الكتي	راشد صالح يوسف أحمد الحمادي
عبدالله راشد عبدالله معدن الكتي	عامر محمد أحمد علي الزوعوني	طارق مراد مبرز بركت البلوشي	شيخة علي محمد النقي	شيخة خلفان سالم الظنين النقي	سلطان علي سلطان عبدالله المسافري	سلطان سعيد سلطان دلموك السويدي



صور أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال الفصل التشريعي الحادي عشر

عيسى عبدالرحيم محمد محمود الزرعوني	علي سالم علي خاطر الشامسي	عبيد إسحاق عبدالله إسماعيل المازي	عبيد أحمد راشد خصاوة النقي	عبدالله علي أحمد البدوي الحوسني	عبدالله طارش راشد عبدالله الكتي	عبدالله سالم عبدالله بن طريش الكعي
محمد صالح محمد عبدالله آل علي	محمد أحمد حسن العلوي الظهوري	ماجد أحمد عبدالله الدروييشي الشامسي	كلثم سيف خليفة الطنيجي	فاطمة محمد سعيد خصوني الكتي	فاطمة خليفة عبدالله المقرب السويدي	عيسى عبدالله مسعود الكلباني
د. هند صالح سالم عبيد الهاجري	نبيل بطي عبيد بن بطي المهيري	موزة معضد سعيد بن هويدن الكتي	محمد علي مبارك بن سلم الكتي	محمد علي حسين حمد المناعي	محمد علي جابر صالح الحمادي	محمد عبدالله إبراهيم حسن البلوشي
						يوسف محمد علي يوسف المزروي



هيئة مكتب المجلس في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر

رئيس المجلس	د. عبدالله محمد عبيد بلحيف النعيمي	1
نائب رئيس المجلس	حليمة حميد علي العويس	2
رئيس لجنة الشؤون التشريعية	محمد علي جابر الحمادي	3
رئيس لجنة الشؤون المالية	راشد عبدالله سعيد بن هويدن الكتبي	4
رئيس لجنة شؤون التربية والتعليم	شيخة علي محمد النقبى	5
رئيس لجنة الشؤون الصحية	محمد صالح محمد عبدالله آل علي	6
رئيس لجنة المرافق العامة	م. جميلة محمد خلفان الفندي الشامسي	7
رئيس لجنة شؤون الأسرة	سعيد مطر مسعود بن حامد الطنجي	8
رئيس لجنة التوصيات	جاسم محمد سعيد الهناوي النقبى	9
مقرر هيئة مكتب المجلس	أحمد سعيد الجروان	10





لجان المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر

أولاً: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

- 1 محمد علي جابر صالح الحمادي رئيساً
- 2 حمد عبدالوهاب حسن القواضي الحمادي مقررأ
- 3 حمد عبدالله حامد حمد الريامي عضواً
- 4 خليفة محمد بو غانم السويدي عضواً
- 5 راشد صالح يوسف أحمد الحمادي عضواً
- 6 عبيد إسحاق عبدالله إسماعيل المازمي عضواً
- 7 محمد صالح محمد عبدالله آل علي عضواً

ثانياً: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

- 1 راشد عبدالله سعيد بن هويدن الكتبي رئيساً
- 2 فاطمة خليفة عبدالله المقرب السويدي مقررأ
- 3 طارق مراد ميرزا بركت البلوشي عضواً
- 4 عامر محمد أحمد علي الزرعوني عضواً
- 5 عبدالله طارش راشد عبدالله الكتبي عضواً
- 6 محمد عبدالله إبراهيم حسن البلوشي عضواً
- 7 م.نبيل بطي عبيد بن بطي المهيري عضواً

ثالثاً: لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام

- 1 شيخة علي محمد النقي رئيساً
- 2 د. أحمد صالح محمد بن صالح النقي مقررأ
- 3 شيخة خلفان سالم الظنين النقي عضواً
- 4 كلثم سيف خليفة الطنجي عضواً
- 5 محمد علي حسين حمد المناعي عضواً
- 6 موزة معضد سعيد بن هويدن الكتبي عضواً
- 7 يوسف محمد علي يوسف المزروعي عضواً

رابعاً: لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية

- 1 محمد صالح محمد عبدالله آل علي رئيساً
- 2 د. هند صالح سالم عبيد الهاجري مقررأ
- 3 د. رقية راشد مطر عبدالله الزعابي عضواً
- 4 أحمد سالم عوض حميدي الكتبي عضواً
- 5 خلفان سيف خلفان مصبح المسافري عضواً
- 6 علي سالم علي خاطر الشامسي عضواً
- 7 عيسى عبدالرحيم محمد محمود الزرعوني عضواً



خامساً: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمبليات وشؤون الأمن والمرافق العامة

- 1 م. جميلة محمد خلفان الفندي الشامسي رئيساً
- 2 أحمد راشد سالم سعيد الشامسي مقررأ
- 3 أحمد عبید يوسف العواسیه الزعابي عضواً
- 4 سلطان سعيد سلطان دلموك السويدي عضواً
- 5 سالم محمد سعيد الراشدي عضواً
- 6 فاطمة محمد سعيد خصوني الكتبي عضواً
- 7 ماجد أحمد عبدالله الدرويشي الشامسي عضواً

سادساً: لجنة شؤون الأسرة

- 1 سعيد مطر مسعود بن حامد الطنجي رئيساً
- 2 راشد غانم عبید خلفان الشامسي مقررأ
- 3 حميد عبید علي حميد الحمودي عضواً
- 4 عبدالله راشد عبدالله معدن الكتبي عضواً
- 5 عبدالله سالم عبدالله بن طريش الكعبي عضواً
- 6 عبدالله علي أحمد البدوي الحوسني عضواً
- 7 محمد أحمد حسن العلوي الظهوري عضواً

سابعاً: لجنة إعداد مشروع التوصيات

- 1 جاسم محمد سعيد الهناوي النقبى رئيساً
- 2 د. سلطان خميس عبدالله علي الزعابي مقررأ
- 3 إبراهيم محمد جمعة حسن المنصوري عضواً
- 4 سلطان علي سلطان عبدالله المسافري عضواً
- 5 د.عبيد أحمد راشد خصاوا النقبى عضواً
- 6 عيسى عبدالله مسعود الكلباني عضواً
- 7 محمد علي مبارك بن سلم الكتبي عضواً

المراقبان

في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر

د. أحمد صالح محمد بن صالح النقبى

د. رقية راشد مطر عبدالله الزعابي



أعمال المجلس في الجانب التشريعي

يتمثل الجانب التشريعي للمجلس الاستشاري في عدة جوانب هامة، وذلك وفقاً لقانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي:

1. مناقشة مشروعات القوانين المحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.
2. اقتراح عشرة أعضاء -على الأقل - مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ.
3. الاطلاع على المراسيم بقوانين التي تصدر في فترة غيابه.

مشروعات القوانين

ناقش المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر (10) مشروعات قوانين مُحالة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، حيث عدل المجلس على (7) قوانين منها ووافق على (3) دون إدخال أية تعديلات، وقد بلغ إجمالي الاجتماعات التي عقدتها اللجان المختصة لمناقشة مشروعات القوانين (17) اجتماعاً وتتمثل هذه المشروعات في التالي:

1. مشروع قانون رقم () لسنة 2024م بشأن تنظيم دائرة الشارقة الرقمية.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/9/3م

طبيعة مشروع القانون: بصفة عادية

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الثانية 2024/10/24م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة + لجنة الشؤون التشريعية

والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة الشارقة الرقمية + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخلت على مشروع القانون

تعديلات
المجلس

22

2. مشروع قانون رقم () لسنة 2024م بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2021م بشأن الموارد البشرية للعسكريين.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/11/14م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة 2024/11/28م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: القيادة العامة لشرطة الشارقة + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + هيئة

الشارقة للدفاع المدني + أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية + القيادة العامة للحرس الأميري

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخلت على مشروع القانون



3. مشروع قانون رقم () لسنة 2024م بشأن معاشات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة للعسكريين في الهيئات النظامية.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/11/14م

طبيعة مشروع القانون: بصفة عادية

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الخامسة 2024/12/12م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: القيادة العامة لشرطة الشارقة + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + هيئة

الشارقة للدفاع المدني + أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية + القيادة العامة للحرس الأميري



رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخلت على مشروع القانون



4. مشروع قانون رقم () لسنة 2024م بشأن إعادة تنظيم قوة الشرطة والأمن.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/11/14م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الرابعة 2024/11/28م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة + لجنة الشؤون التشريعية

والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: القيادة العامة لشرطة الشارقة + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + هيئة

الشارقة للدفاع المدني + أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية + القيادة العامة للحرس الأميري

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخلت على مشروع القانون



5. مشروع قانون بشأن الموازنة العامة لحكومة إمارة الشارقة عن السنة المالية 2025م.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/12/17م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السادسة 2024/12/19م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة المالية المركزية

ناقش المجلس مشروع القانون وتمت المصادقة عليه دون تعديل

6. مشروع قانون رقم () لسنة 2024م بشأن ضريبة الشركات الاستخراجية وغير الاستخراجية للموارد الطبيعية.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2024/11/12م

طبيعة مشروع القانون: بصفة عادية

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السابعة 2025/1/9م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية + لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقترحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة المالية المركزية + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة + مؤسسة نفط الشارقة الوطنية

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخلت على مشروع القانون





7. مشروع قانون رقم () لسنة 2025م بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2025م بشأن إعادة تنظيم قوة الشرطة والأمن.

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2025/3/10م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الحادية عشرة 2025/3/20

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: القيادة العامة لشرطة الشارقة

ناقش المجلس مشروع القانون وتمت الموافقة عليه كما ورد من المجلس التنفيذي

8. مشروع قانون رقم () لسنة 2025م بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2021م بشأن المواد البشرية للعسكريين في الهيئات النظامية

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2025/3/13م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الحادية عشرة 2025/3/20

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: القيادة العامة لشرطة الشارقة

ناقش المجلس مشروع القانون وتمت الموافقة عليه كما ورد من المجلس التنفيذي

9. مشروع قانون رقم () لسنة 2025م بشأن تنظيم السلطة القضائية

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2025/2/25م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة الثانية عشرة 2025/4/10م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة القضاء في إمارة الشارقة + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخِلت على مشروع القانون



10. مشروع قانون رقم () لسنة 2025 بشأن تنظيم الرسوم القضائية

تاريخ الإحالة من المجلس التنفيذي: 2025/5/13م

طبيعة مشروع القانون: بصفة الاستعجال

تاريخ العرض على المجلس: الجلسة السادسة عشرة 2025/6/12م

اللجان المختصة: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى

ممثلي الحكومة خلال الجلسة العامة: دائرة القضاء في إمارة الشارقة + الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

رسم بياني يوضح إجمالي التعديلات التي أُدخِلت على مشروع القانون





أعمال المجلس في الجانب الرقابي

يمارس المجلس الاستشاري دوره الرقابي من خلال الأدوات البرلمانية المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية وهي:

1. مناقشة الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة.
2. طرح الأسئلة البرلمانية على رؤساء الجهات الحكومية.

أولاً: الموضوعات العامة

ناقش المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، في الجانب الرقابي (4) موضوعات عامة وعدد (22) توصية، وتتمثل الجهات الحكومية التي تم مناقشتها فيما يلي:

1. هيئة الشارقة للموانئ البحرية والجمارك والمناطق الحرة:

- ◀ تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثالثة 2024/11/14م
- ◀ اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية
- ◀ تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الثامنة 2025/1/23م





توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة هيئة الشارقة للموانئ البحرية والجمارك والمناطق الحرة

التوصية الأولى:

إعادة هيكلة هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة، كل جهة على حده، وعرضها على لجنة الهياكل التنظيمية في حكومة الشارقة.

التوصية الثانية:

إنشاء منطقة حرة وتأهيلها ببنية تحتية متخصصة في مجالات الغذاء وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية لدعم توجهات الإمارة والدولة في تعزيز الأمن الغذائي.

التوصية الثالثة:

التنسيق مع الجامعات والأكاديميات لتأهيل الطلبة في التخصصات التي تتطلبها وظائف الهيئة.

التوصية الرابعة:

خصخصة خدمات المختبر لتعزيز جودة وسرعة الخدمات المقدمة للشركات العاملة بالمناطق الحرة وشركات الشحن والتخليص، وفق الاشتراطات التي تخضع لها مختبرات الإمارة، والمعايير الدولية في فحص وتحليل العينات، بما يتماشى مع خطط التوطين في الإمارة.

التوصية الخامسة:

دراسة تطوير شبكة النقل اللوجستي على مستوى الإمارة؛ لدعم حركة التجارة والاستثمار.

التوصية السادسة:

صياغة خطط استثمارية مستقبلية لتوسيع ميناء خورفكان لتلبية احتياجات المستثمرين المتزايدة والاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للميناء.

التوصية السابعة:

تبني تقنيات مبتكرة في الذكاء الاصطناعي مثل (البلوك تشين)؛ لتبسيط وتسريع عمليات التخليص الجمركي لتعزيز الشفافية والكفاءة.



2. هيئة الشارقة الصحية.

- ◀ تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة التاسعة 2025/2/13
- ◀ اللجان المختصة: لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية
- ◀ تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة العاشرة 2025/2/26م



توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة هيئة الشارقة الصحية

التوصية الأولى:

التعجيل في إصدار الهيكل التنظيمي لهيئة الشارقة الصحية وذلك لتعزيز كفاءة الأداء وضمان تكامل الأدوار.

التوصية الثانية:

منح الهيئة المرونة اللازمة لاستقطاب وتوظيف ذوي الخبرة والكفاءة في مختلف التخصصات، على أن تكون الأولوية للمواطنين.

التوصية الثالثة:

تهيئة وتطوير البنية التحتية لدعم فرص الاستثمار في القطاع الصحي وتعزيز مكانة مدينة الشارقة للرعاية الصحية.

التوصية الرابعة:

النظر في إمكانية توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين من قيد الإمارة، مع زيادة المنافع التأمينية.

التوصية الخامسة:

التنسيق مع مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية والجهات ذات الصلة للتوسع في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، بما يلبي احتياجات النمو السكاني المتزايد.

التوصية السادسة:

وضع الآليات اللازمة للإشراف الكامل على القطاع الصحي الخاص في الإمارة وتفعيل دور الهيئة في ترخيص المنشآت الصحية والكوادر الطبية والفنية.

التوصية السابعة:

ضم جميع الخدمات الطبية في دوائر وهيئات حكومة الشارقة تحت مظلة الهيئة، بما يتماشى مع المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة الشارقة الصحية.

التوصية الثامنة:

تعزيز الخدمات الصحية في المستشفيات، مع التركيز على تحسين الرعاية للحالات الطارئة والجرحة والتوحد والإدمان فضلا عن توفير خدمات إسعافية متطورة، بما يضمن سرعة التدخل، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

3.دائرة التنمية الاقتصادية

- ◀ تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الثالثة عشرة 2025/4/24م
- ◀ اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية
- ◀ تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة الرابعة عشرة: 2025/5/12م



توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة

التوصية الأولى:

إعداد رؤية اقتصادية شاملة لإمارة الشارقة، تركز على مؤشرات أداء واضحة، تعزز التنافسية وتراعي الإنسان والمجتمع، وتستجيب للتحديات المستقبلية من خلال خطط مرنة ومستدامة.

التوصية الثانية:

استحداث رقم ضريبي يلحق بكافة الرخص التجارية الصادرة عن إمارة الشارقة، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للإمارة، ويسهم في تسهيل تطبيق أي أنظمة ضريبية محتملة في المستقبل.

التوصية الثالثة:

وضع تدابير تصحيحية فعّالة تسهم في تعزيز استقرار الأنشطة الاقتصادية واستدامتها، وذلك عبر مراجعة الرسوم، وتسهيل إجراءات التراخيص، وتحسين بيئة الأعمال، مما يعزز استدامة المشاريع ويحد من تسربها خارج الإمارة.

التوصية الرابعة:

معالجة تحديات فتح الحسابات البنكية للرخص التجارية، من خلال إنشاء وحدة مصرفية متخصصة داخل الدائرة، لتوجيه المستثمرين وتعزيز بيئة الأعمال واستدامة القطاع الاقتصادي.

التوصية الخامسة:

تطبيق سياسات مرنة تراعي خصوصية المنطقتين الشرقية والوسطى بما يتوافق مع القوة الشرائية والكثافة السكانية، مع تقديم التسهيلات للرخص المتأثرة سلباً بالظروف المناخية وأعمال البنية التحتية، وإعادة النظر في شرط المساحات للأراضي الصناعية وللرخص التجارية بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية.

التوصية السادسة:

إطلاق مبادرات اقتصادية مبتكرة، مستفاداً من التجارب المحلية والدولية، على سبيل المثال: الرخص الفورية والمزدوجة ومنصات التمويل الذكي؛ لتعزيز جاذبية الإمارة كمركز استثماري.

التوصية السابعة:

تشديد الرقابة على الحملات التسويقية والعروض الترويجية؛ لضمان شفافيتها ومصداقيتها، من خلال تكثيف الجولات التفتيشية والتدقيق على الأسعار قبل وبعض التخفيضات لحماية المستهلك وبناء الثقة في السوق.

4. هيئة مطار الشارقة الدولي

◀ تاريخ مناقشة المجلس: الجلسة الخامسة عشرة 2025/5/22م

◀ اللجان المختصة: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

◀ تاريخ جلسة التوصيات: الجلسة السابعة عشرة: 2025/6/19





توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة هيئة مطار الشارقة الدولي

التوصية الأولى:

منح كوادر هيئة مطار الشارقة الدولي الامتيازات التي تمنح للهيئات العاملة في المطار بمختلف التخصصات الفنية والإدارية، والعمل على تنمية جهود التوطين وتحفيز الخريجين للعمل بالشركات العاملة والمتعاقدة مع الهيئة.

التوصية الثانية:

إعداد تشريع ينظم آلية التعامل مع المعدات والآليات ووسائل النقل المتوقفة في حرم المرافق العامة بما يكفل حماية حقوق هذه المرافق وضمان الاستخدام الامثل للمساحات التشغيلية والحد من تداعيات التعثر المالي للشركات على كفاءة العمليات التشغيلية.

التوصية الثالثة:

الوقوف على مدى نسب النمو في حركة السفر بمطار الشارقة الدولي وحقوق النقل المخصصة لشركات الطيران العاملة في الإمارة، ونسب زيادتها وذلك حتى عام 2050 لدراسة جدوى مواصلة التوسع أو النظر في إنشاء مطار دولي جديد.



ثانياً: الأسئلة البرلمانية

وجه أعضاء المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر عدد (2) سؤالين برلمانيين، وذلك على النحو التالي:

1. سؤال موجه إلى سعادة/ رئيس دائرة الموارد البشرية، من سعادة/ راشد عبدالله بن هويدن الكتبي- عضو المجلس، حول الحوافز والمميزات التي تقدمها دائرة الموارد البشرية للباحثين عن عمل للتوجه إلى القطاع الخاص.



2. سؤال موجه إلى سعادة/ القائد العام لشرطة الشارقة من سعادة/ حمد عبدالوهاب القواضي- عضو المجلس، حول عدم استحقاق بعض المنتسبين من صف الضباط إلى رتبة ملازم رغم صدور قرار سابق بترقيتهم.

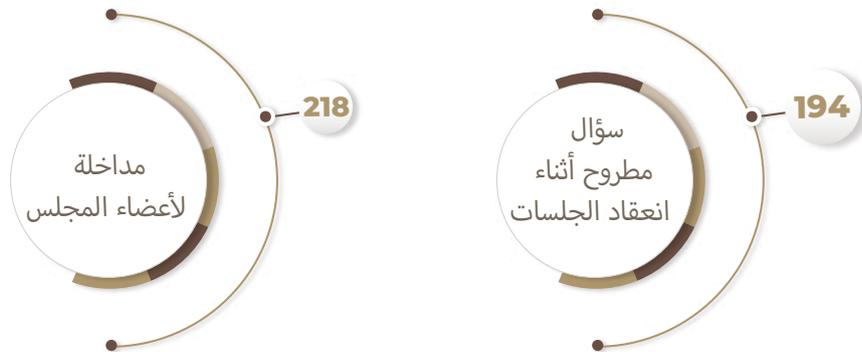




حصاد المجلس خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر

أولاً: الجلسات العامة

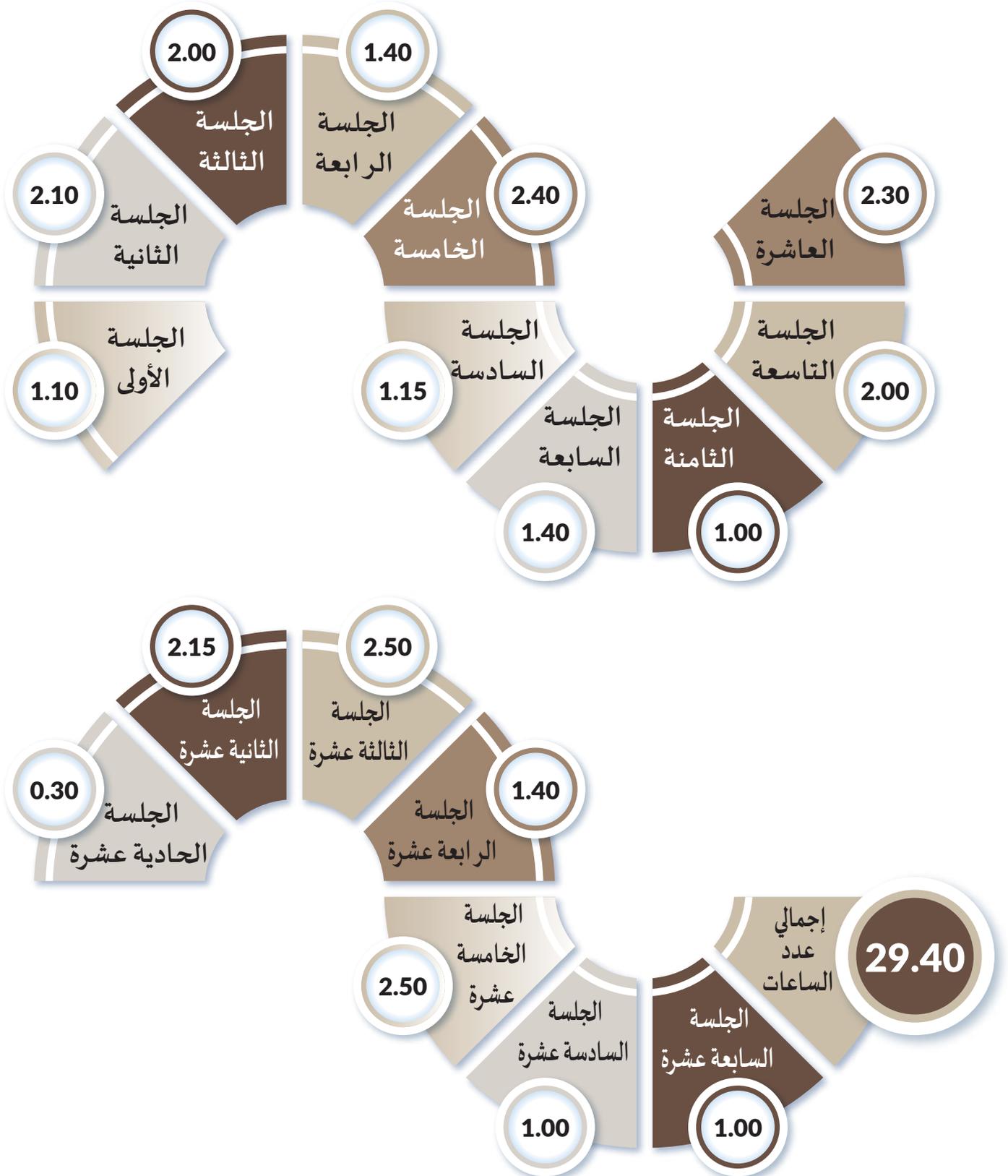
أ. الموضوعات العامة:



ب. مشروعات القوانين:



الزمن المستغرق للمناقشة في الجلسات العامة:





ثانياً: اجتماعات وزيارات اللجان



40 زيارة



43 اجتماع

لجان المجلس

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
والطعون والاقتراحات والشكاوى



عدد الاجتماعات: 11

هيئة مكتب المجلس



عدد الاجتماعات: 4

لجنة شؤون التربية والتعليم
والشباب والثقافة والإعلام



عدد الاجتماعات: 5 / عدد الزيارات: 11

لجنة الشؤون المالية
والاقتصادية والصناعية



عدد الاجتماعات: 6 / عدد الزيارات: 5

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة



عدد الاجتماعات: 6 / عدد الزيارات: 3

لجنة الشؤون الصحية
والعمل والشؤون الاجتماعية.



عدد الاجتماعات: 6 / عدد الزيارات: 9

لجنة إعداد مشروع التوصيات



عدد الاجتماعات: 5

لجنة شؤون الأسرة.



عدد الاجتماعات: 4 / عدد الزيارات: 12



ثالثاً: الجهات التي تمت زيارتها من قبل اللجان







مرسوم فض دور الانعقاد

مرسوم أميري رقم (20) لسنة 2025م

بشأن

فض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،

والمرسوم الأميري رقم (56) لسنة 2024م بشأن دعوة المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للانعقاد لدوره العادي الثاني من

الفصل التشريعي الحادي عشر،

وبناءً على ما عرضه رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،

رسمنا بما هو آتٍ:

المادة (1)

يُفض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بعد الانتهاء من نظر جدول أعمال جلسة يوم الخميس 23 ذو الحجة 1446هـ الموافق 19 يونيو 2025م.

المادة (2)

على رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة تنفيذ هذا المرسوم، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدرنا بتاريخ:

الأربعاء: 07 ذو الحجة 1446هـ

الموافق: 04 يونيو 2025م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة



www.ccscharjah.gov.ae



06 5013333



info@ccshj.gov.ae



Shj / الشارقة - 4414



@ccsharjah